2021/11/11

جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

المحاضرة رقم 1: ماهية النظام السياسي

مقدمة:

النظم السياسية المقارنة هي جزء من حقل السياسة المقارنة الذي يعد بدوره فرعا من حقول علم السياسة، حيث تقسم حقول هذا العلم وفقا للإهتمامات التي ينصب عليها تركيز كل واحد منها بالرغم من أن هذه الميادين ليست منفصلة عن بعضها البعض تماما فهي تتداخل وتتشابك مع بعضها، إلى:

-الحكومات المقارنة والنظم السياسية

-العلاقات السياسة الدولية

-النظرية السياسية.

-الإدارة العامة.

وسوف نتطرق في هذه المحاضرات إلى أحد أهم فروع حقل السياسية المقارنة المتمثل في النظم السياسية المقارنة، الهدف من إلقاء هذه المحاضرات تمكين الطلبة من إكتساب معارف تمنحهم القدرة على فهم الأنظمة السياسية وأهم المقاربات العلمية المعتمدة ي تحليلها و التحكم في منطق تحليلي مقارن للنظم السياسية.

أولا: مفهوم النظام السياسي

ارتبط تطورمفهوم النظم السياسية بتطور علم السياسة فهذا الأخير أي علم السياسية لم يكن علما قائما بذاته إلا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، فالسياسة قديما كانت تعتبر فرعا من فروع القانون تهتم بدراسة مؤسسات الدولة والبنية القانونية لهذه المؤسسات وتركز على مصطلحات من قبيل الحكومة والسلطة والدساتير، وكانت تعتبر النظام السياسي مرادفا لنظام الحكم والدولة.نهاية الحرب العالمية الثانية أدت إلى إعادة النظر في تعريف علم السياسة، حيث تم الانتقال من مرحلة دراسة المؤسسات السياسية والأنظمة القانونية إلى دراسة الظاهرة السلوكية أي دراسة سلوكيات صناع القرار والمتغيرات التي تؤثر عليهم، ومن هنا انتقل علم السياسة من التركيز على البنية القانونية والمؤسساتية إلى دراسة السلطة، القوة والنفوذ والتأثير، وفي ظل هذا الإنتقال أصبح هناك تداول واسع النطاق لمصطلح النظام السياسي ومكوناته باعتباره المصطلح الذي يتناول مباشرة المجال الكامل لأنشطة السياسية في المجتمع.

أ–تعريف النظام السياسي: قبل التطرق لمفهوم النظام السياسي لابد أولا تحديد معنى النظام، الذي يقصد به مجموعة من العناصر أو الأجزاء التي تتداخل العلاقات فيما بينها، ويعتمد كل جزء منها على الآخر لتحقيق أهداف محددة.عرفه "موريس دوفرجيه بأنه "نموذج معين لتنظيم ما".[1] ويعرف كل من "هول وفاكن" النظام بصورته العامة التجريدية بقولهما النظام هو مجموعة مواضيع وعلاقة هذه المواضيع مع معطياتها.[2]

أما النظام السياسي political system فهناك اختلاف كبير بين الباحثين في تعريفه خاصة وأن النظام السياسي أصبح بديلا للدولة في التحليل السياسي المعاصر. ورغم تباين التعريفات للنظام السياسي يمكن القول ببساطة أن هذه التعريفات حددت معنيين للنظام السياسية إحداهما ضيق وهو التعريف التقليدي والأخر واسع وهو التعريف الحديث.

المعنى الضيق للنظم السياسية: يراد به أنظمة الحكم التي تسود دولة معينة، وتبعا لذلك يكون هناك ترادف بين تعبير النظم الساسية والقانون الدستوري، ذلك القانون الذي يتضمن مجموعة القواعد التي تتصل بنظام الحكم في الدولة بهدف تنظيم السلطات العامة فيها وتحديد اختصاصاتها وكذلك العلاقة بينها كما تبين حقوق وواجبات الأفراد في الدولة وفي هذا الصدد ذهب "جورج بيردو" إلى القول بأن النظام السياسي هو كيفية ممارسة السلطة في الدولة.[3]

المعنى الواسع للنظم السياسية: أما المعنى الواسع والمعاصر للنظم السياسية فيراد به معنى أعم و أشمل من المعنى الضيق، فدراسة النظم السياسية لا يقتصر فقط على الوضعية المطبقة وإنما من خلال ما يسود هذه الدول من مبادئ سياسية وفلسفية وسياسية واجتماعية واقتصادية، وفي هذا الإطار قدمت تعريفات عديد للنظام السياسي، يعرفة روبرت دالRobert Dall " في كتابه التحليل السياسي الحديث " أنه مجموعة من العلاقات الإنسانية والبشرية نتج عنها علاقات ذات طابع سلطوي،[4]، ويعتبر"روي ماكرديس" R.Macridis" النظام السياسي آلية لصنع القرارات التي تتخذها هيئات الحكم ويتوقع لها احترام بالرضى أو القهر، ويضيف أن القرارات تفرض أو هي نتيجة عمليات مساومة بين مختلف الجماعات، والنظام السياسي وفق هذا المنظور يمثل تفاعلا بين فاعلين أفراد وجماعات، وهو تفاعل لتحقيق أهداف محددة وانجاز وظائف أساسية وضرورية لبقاء النظام كما يتضمن أبنية ومؤسسات معينة تعد أساسية أيضا لإنجاز هذه الوظائف.[5]

---

[1]Maurice Duverger,Systemes et RegimesPolitiques,Lafont, GT,1976,p21.

[2]حساممُحَّد شفيق العاني، **الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة**، مطبعة جامعة بغداد، 1986، ص9.

[3] ثامر كاملمُحَّد الخزرجي، **النظم السياسية والسياسات العامة**، عمان، 2004 دار مجد اللاوي، ص 21.

[4]روبرت دال، **التحليل السياسي الحديث**، ترجمة علاء أبو زيد، القاهرة، 1993، ص 10.

[5] عبد الغفار رشاد، **قضايا نظرية في السياسة المقارنة**، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة 1993، ص42.

وأشار "الموند وبويل" إلى أن مفهوم النظام السياسي يتضمن عناصر ومكونات ترتبط فيما بينها بعلاقات اعتماد متبادل،ونوع من الحدود ينتهي عندها النظام وتوضح أهمية ما يحيط به من سياق أو بيئة داخلية وخارجية .[6]ويقصد بعلاقات الإعتماد المتبادل أنه عندما تتغير سمات احدى مكونات أو عناصر النظام فإن المكونات أو العناصر ا الأخرى المكونة له تتأثر ككل. أما فكرة الحدود والبيئة فإنها تشير إلى أن النظام يبدأ في نقطة ما، وينتهي عند مكان ما، فالنظام السياسي يتكون من أدوار تفاعل بين أفراد المجتمع أعضاء النظام،أي الناخبين والمشرعين والبيروقراطيين والقضاة وجماعات المصالح وغيرهم.وكل النظم السياسية وفق هذا التصور تتفاعل مع بيئاتها المحلية والدولية، تتأثر بها وتؤثر فيها.ويعرفه " هارولد لاسويل" بأنه النفوذ وأصحاب النفوذ وأصحاب النفوذ على أساس مفهوم القوة مفسرة بالجزاء المتوقع"[7].

أما الدكتور "مُحَمَّد طه بدوي" يعرف النظام السياسي باعتباره مؤسسات منظمة تنظيما قانونيا مستقلا ومرتبطة بواقع مجتمعها الحضاري والثقافي والروحي، أي بالسياق أو البيئة الذي تعمل فيه، الأمر الذي يوسع من مجال الدراسة لتتجاوز مجرد القواعد الوضعية المنظمة لهذه المؤسسات إلى القيم الأساسية والأهداف أو المثل العليا والثقافة التي تميز المجتمع عن غيره فتجعل للنظام السياسي طابعه الغربي أو الإسلامي[8]...

من خلال ما سبق نلاحظ أن مجمل التعاريف المقدمة للنظام السياسي اجمعت على ربط النظم السياسية بإستخدام أدوات الإكراه المشروعة، وتجاوزت التعريفات التقليدية التي تركز على المؤسسات والبنى السلطوية وفق الدستور إلى دراسة ما يؤثر في نشوئها وعملها وتأثيرها وتأثرها بالبيئة المحيطة به.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك من الباحثين الغربيين من يميز بين المنتظم أوالنسق Systèmeوالنظام السياسي Régimeولكن الباحثين العرب لا يفرقون بين المفهومين ويستعملون الاثنين بنفس المعنى.ومن بين هؤلاء الباحثين "دافيد إستون David Easton " الذي يفرق بين النظام السياسي والنسق السياسي، حيث يجعل من النظام السياسي أحدى مكونات النسق السياسي الذي يتكون من النظام السياسي المجموعات السياسية- الأحزاب السياسية وجماعات الضغط وجمعات المصالح...- والسلطات، ويعرف دافيد استون النسق السياسي مجموعة من الضغوط المؤثرة على التفاعلات السياسية ويقسم "ايستون" هذه الضغوط إلى ثلاثة اشكال: القيم (valeur كل ما يؤمن به الفرد ويسعى لتحقيقه في اطار مجموعات منظمة).القواعد(هذه الأخير يمكن أن تكون مكتوبة وغير مكتوبة).بنية السلطة (والمقصود بها العلاقات السياسية الناتجة عن هذه القواعد).

---

[6] نفس المرجع، ص 40.

[7] ثامر كمالمُحَمَّد الخزرجي، مرجع سابق، ص 24.

[8] عبد الغفار رشاد، مرجع سابق، ص 45.

إذا فالنظام السياسي هو مجموعة من المؤسسات المتعلقة بالسلطة كما يحددها الدستور أما النسق السياسي فيعني تصورا للحالة التي تسير عليها مؤسسات الدولة لا على مقتضيات القواعد الدستورية وإنما متأثرة في ذلك بالقوى السياسية الفعلية لمجتمعها الكلي ومؤثرة فيه. ولهذا فتوظيفنا لمفهوم النظام السياسي في مضمون المحاضرات يعكس مفهوم المنتظم السياسي.

* **الفرق بين النظام السياسي ونظام الحكم والدولة:** النظام السياسي يختلف عن مفهوم الدولة لأن الأول لايعدو أن يكون مفهوما تحليليا يستخدم لفهم ظاهرة معينة ولا يعرف له وجود مادي في الواقع، غير أن الدولة تعد الوحدة القانونية المستقلة ذات السيادة يتطلب وجودها الإقليم والشعب وهكذا يمكن أن نضع حدودا للدول لكن لا يمكن أن نضع حدودا لنظامها السياسي إذن فالدولة هي أشمل من النظام السياسي وهذا الأخير يعتبر أحد جوانب وجود الدولة.أما نظام الحكم فيشير إلى مجموع المؤسسات التي تتوزع فيها آلية التقرير السياسي، وتشمل أبنية السلطة الرسمية والدستورية، والعمليات الحكومية، طريقة إختيار الحكومة والمجالس التمثيلية(عبر الإنتخابات، الإنقلاب، أو الملكية).[9]

ثانيا:مكونات النظام السياسي

بعد تعريف النظام السياسي نطرح مسألة مكونات النظام السياسي، لدراسة مكونات النظام السياسي نطرح التساؤل التالي، ما هي العناصر التي يتكون منها النظام السياسي؟ إذا أردنا أن ندرس نظاما سياسيا لدولة معينة ما هي العناصر التي ينبغي جمع المعلومات حولها حتى تعطينا صورة متكاملة وقدرة تفسيرية واقعية، في هذا الإطار طرحت عدة وجهات نظر في مكونات النظام السياسي إذ يرى "دافيد أبتر" David Abter" أن النظام السياسي يتكون من الحكومة والجماعات السياسية نظام التدرج الاجتماعي أما " روي ماكرديس" R.Macridis " فيرى أنه لدراسة النظام السياسي لابد من دراسة الحكومة، الإطار التاريخي، والإجتماعي، والجغرافي والتنظيمات الإجتماعية والإقتصادية ودراسة الإيديولوجيا ونسق القيم السائد من حيث نمطها السياسي ودراسة الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة وبنية القيادة.

1-الحكومة: ويقصد بها الأداة الرسمية التي يتم من خلالها طرح وبلورة القرارات السياسية بشكل قانوني وحسب " دافيد أبتر" فإن الحكومة من الناحية البنائية تقوم على خمسة عناصر تتمثل في: [10]

أ-نظام سلطوي لصناعة القرار.

ب-نظام للمحاسبة والمراقبة.

---

[9] عبد العالي عبد القادر، **محاضرات في النظم السياسية المقارنة**، جامعة سعيدة، 2008/2007، ص 07.

[10] عبد االد عد العالي، المرجع السابق، ص15.

ج-نظام للعقاب والإرغام تقوم به الأجهزة الأمنية

د-نظام تجديد الموارد وتوزيعها.

و-التجنيد السياسي وتحديد الأدوار.

أما " روي مكريدس" فيرى بأن الحكومة تشمل كل المؤسسات الرسمية التي ترسم السياسات العامة وتقوم بتنفيذها.

2-الإطار الإجتماعي: ويشمل البنية الإجتماعية، الطبقات الاجتماعية (الدينية، الإثنية، اللغوية)، والقوى السياسية الفاعلة في المجتمع من أحزاب سياسية ومختلف مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني من جماعات المصالح وجماعات الضغط.

3-الثقافة السياسية ونمط السلوك السياسي: ويشمل ذلك أنماط القيم والثقافة السائدة في المجتمع وفي الممارسة السياسية، نمط الإيديولوجيا المهيمنة، وعلاقة الثقافات الفرعية للمجموعات مع الثقافة المهيمنة للنظام السياسي، والأدوار الممنوحة للأفراد والجماعات في الحياة العامة.

ويقترح " هوارد فيارد" أنه لدراسة أي نظام سياسي، أو أي موضوع يتعلق بدراسة الأنظمة السياسية لابد من أن يشمل موضوع الدراسة:[11]

1-مقدمة حول الموضوع؛ من حيث أسباب وأهمية دراسة النظام النظام السياسي لبلد معين.

2-التاريخ السياسي للبلد المراد دراسة نظامه السياسي، بتحديد الملامح والمحطات التاريخية لنشوئه.

3-دراسة الثقافة السياسية ونسق الأفكار والقيم والمعتقدات والمعايير السائدة في مجتمع الدراسة.

4-الأساس الإقتصادي والإجتماعي، من حيث مستوى المعيشة، طبيعة النظام الإقتصادي وبنيته، البنية الطبقية والبنية الإجتماعية.

5-جماعات المصالح: التي لها دور في صناعة القرار بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مثل جماعات الضغط وجماعات المصالح المهنية كالنقابات العمالية.

6-الأحزاب السياسية، معظم الأنظمة السياسية المعاصرة بها أحزاب سياسية، وتعترف بها رسميا، لكن تختلف فيما بينها من حيث نمط التنظيم الحزبي السائد، والتركيبة الإجتماعية لأحزاب السياسية.

7-الإتصال السياسي، أي دراسة العملية الإتصالية من حيث طريقة الإتصال، أدوات الإتصال الجماهيري، من يمتلكها، لصالح من؟ وهامش الحرية والحركة الذي تتمتع به.

8-المؤسسات الحكومية، من حيث البناء القانوني والدستوري للمؤسسات السياسية، وعلاقة السلطة بالمواطنين، والأبنية الحكومية، البرلمان، السلطة التنفيذية والسلطة القضائية.

---

[11] عبد العالي عبد القادر، مرجع سابق، ص 16.

9-البيروقراطية الحكومية؛ بمعنى كيف تنظم الإدارة الحكومية وتسير، ومن يسيرها.

10-صنع القرار، من يصنع القرار، كيف يتم صنعه، ومن هي الأطراف المشاركة فيه؟

11-دراسة السياسات العامة، أي القرارات والنشاطات الحكومية التي تهدف إلى تغيير الأوضاع وإدارة الأمور الإجتماعية والإقتصادية والسياسية، على المستوى الداخلي أو الخارجي.

وبناء على هذا المقترح فإن النظام السياسي يتشكل حسب " هوارد فياردا من ثلاث عناصر أساسية تتمثل في:

أ-البنية الإجتماعية والإقتصادية التي تمثل عنصر المدخلات.

-المؤسسات الحكومية.

ج-صنع السياسات العامة وتمثل المخرجات.

بصفة عامة لدراسة أي نظام سياسي يجب التركيز على:

1-المؤسسات الرسمية: المقصود بها الهيئات التي يعترف لها المجتمع قانونيا على الأقل - سواء كان ذلك الإعتراف طوعيا أو مكرها بحقها في صنع القرارات وتعرف هذه المؤسسات بالحكومة، وفي غاليا الأحيان يستخدم مصطلح الحكومة للدلالة على الجهاز التنفيذي أو السلطة التنفيذية، وهذا خطأ شائع.

تتكون الحكومة من ثلاث مؤسسات وهي السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، وهذه المؤسسات الثلاثة هي التي تمارس السلطة فعليا سواء بوجود مستوى من الفصل أو بتجميع السلطات في يد جهاز أو شخص واحد.

-المؤسسة التشريعية: أساسية في الحكومة تبادر بسن القوانين ووضع القرارات السلطوية؛ أي القيام بالمهمة التشريعية، وتختلف مسميات السلطة التشريعية من دولة إلى أخرى:تسمى في الولايات المتحدة مثلا بالكونجرس، إسرائيل بالكنيست، ، في الجزائر بالبرلمان، في روسيا يطلق عليها الكريملن.و يتم انتخاب السلطة يتم من قبل الشعب.

-السلطة التنفيذية: تتولى تنفيذ القرارات الصادرة عن السلطة التشريعية وتتكون في الغالب من رئس الدولة ورئيس الحكومة أو الوزير الأول، وتختلف مكونات السلطة التنفيذية وفقا لنوع النظام السياسي.

السلطة القضائية: وهي مستقلة مهمتها تفسير القوانين وتطبيقها والفصل في القضايا النزاعية.

2-المؤسسات غير الرسمية: تشمل كل القوى التي لها نشاط سياسي أو نشاط يتعلق بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالسلطة، من أبرز هذه القوى، الأحزاب السياسية، جماعات الضغط، جمعيات المجتمع المدني.

3-البيئة المحيطة بالنظام السياسي وتشمل:

***الإطار التاريخي:** ويقصد بذلك التطوررات التاريخية التي أضطلعت بأدوا مهمة ي تأسيس النظم السياسية وتطورها والتي ما تزال تلعب دورا حتى الوقت الراهن، بحيث تمثل قيودا أو فرص للنظام السياسي القائم.[12] مثلا مازا النظام السياسي الإمريكي متأثرا بما صاغه الأباء المؤسسين للجمهورية منذ أكثر من مائتي عام، من حيث وجود مجلسين متساويين في الإختصاصات التشريعية، وأسلوب فريد في انتخاب رئيس الجمهورية، ودولة فدرالية تحظى سلطات الولايات فيها باختصاصات واسعة في في مواجهة الحكومة المركزية.

وفي الكثير من النظم الحديثة استقلال استمر قادة الاستقلال أي الحكم لفترات طويلة وأقاموا نظما ترسخ سلطاتهم وسلطة الحزب الذي ينتمون إليه فيما عرف بالحزب الواحد. وفي بعض النظم السياسية العربية ارتبط تأسيس الدولة ومن ثمة النظام السياسي بإحدى الأسر واستمرت هذه الأخيرة في الحكم لهذا العامل التاريخي مثل المملكة العربية السعودية ومعظم دول الخليج العربي. ومعرفة تاريخ هذه النظم لا يعني السرد التاريخي للوقائع وإنما بل من خلال تحليل تأثير بعض الوقائع التاريخية على سمات النظم السياسية الحالية.[13]

***البيئة الجغرفية:** تنبع أهميتها من الدور المستمر الذي تلعبه الجغرافيا في توجهات النظام السياسي وفي التفكير الإستراتيجي، لصناع القرار. وتتشكل البيئة الجغرافية من الموقع الجغرافي للدولة فالدول الحبيسة مثلا التي لا توجد بها منافذ بحرية تتأثر في علاقاتها مع دول الجوار. وحجم الدولة من حيث المساحة، التي تمنح للدولة وفرة وتنوع في الموارد البشرية وتنوع المصادر الطبيعية والغذائية والعمق الإستراتيجي التي يسمح لها بالمناورة واعتماد واعتماد قوة الدفاع من العمق. ويضاف إلى ذلك الجوار الجغرافي الذي قد يؤدي إلى تغذية نقاط الإختلاف وأسباب التنافس الشيء الذي يجعل الدول المجاورة خصوم، ويمكن أن يؤدي إلى احتواء التنافس والحد منه على نحو يدع للتعاون بدلا من الصراع.[14]

***البيئة الإجتماعية:** وتشمل السمات الإجتماعية الأساسية الذي يحيى فيه النظام السياسي، من حيث الإنقسامات الإجتماعية أو درجة التجانس الإجتماعي ومستوى التطور الذي وصل إليه المجتمع،[15] ففي حالة وجود درجة عالية من التجانس الإجتماعي من حيث اللغة والدين والطائفة يكون النظام مستقر وفي وضع أفضل من النظام السياسي الذي يحي في بيئة غير متجانسة تضم تنوعات عرقية ودينية ولغوية.

---

[14] حمد صفى الدين خربوش، مقدمة في النظم السياسية المقارنة، ص 6 من الموقع الإلكتروني:
http://dlibrary.mediu.edu.my/bib/72219

[13] نفس المرجع، ص 7.

[14] تامر كامل محمد الخزجي، مرجع سابق، ص ص 83-85

[15] محمد صفى الدين خربوش، مرجع سابق، ص 9.

***البيئة الإقتصادية:** ويقصد بها الأوضاع الإقتصادية في الدولة من حيث القدرات الإقتصادية التي يمكن للنظام السياسي تعبئتها لمواجهة المطالب الداخلية الخاصة، وتقاس هذه القدرات بمؤشرات مثل حجم الناتج المحلي الإجمالي، متوسط الناتج القومي، ومعدل النمو الإقتصادي، والميزان التجاري، ومدى تنوع الهيكل الإقتصادي.

***البيئة الثقافية:** ويقصد بذلك القيم والمعتقدات السائدة في المجتمع ولا سيما السياسية منها، أي القيم والمعتقدات التي يتبناها المواطنون اتجاه النظام السياسي. وهنا يمكن التمييز بين القيم الدافعة للديموقراطية قيم المبادرة والكفاءة والحرية والإنجاز والمساواة، وقيم معرقلة للديموقرطية مثل قيم التواكل والتسلط والمحسوبية وعدم المساواة، حيث تنشر القيم الإيجابية الداعمة للديموقراطية في الدول ذات النظم الديموقراطية المستقرة، بينما تنتشر القيم المعرقلة السلبية في الدول ذات الأنظمة التسلطية.

***البيئة الإقليمية والدولية للنظام السياسي:** بمعنى تأثير الأوضاع الخاصة بالنظام الإقليمي الذي تقع فيه الدولة والنظام الدولي على النظام السياسي، فقد يتأثر النظام السياسي في دولة ما بتطورات النظام الإقليمي،[16] مثلا اسهم تأسيس دولة إسرائيل في في قلب النظام الإقليمي العربي على تطور وأداء الأنظمة السياسية العربية خاصة المجاورة لإسرائيل.أما بالنسبة للبيئة الدولية فقد أثرت مثلا الثنائية القطبية في مرحلة معينة على تبني العديد من الدول أنماط لأنظمة سياسية إشتراكية، سرعان ما زالت بزوال الثنائية القطبية والتحول نحو الديموقراطية الليبرالية.

باختصار لدراسة أي نظام نظام سياسي لابد من التركيز على ثلاث مستويات:

-المستوى الأول أو المستوى القاعدي: ويشمل تاريخ البلد وجغرافيته ونظامه الإقتصادي وتركيبة المجتمع ونظام القيم السياسية، والبيئة لإقليمية والدولية الموجود فيها.

-المستوى الثاني، دراسة الحركية السياسية للنظام السياسي، من حيث دراسة الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة إن وجدت، والقوى الإجتماعية التي لها تأثير سياسي، ونظان الإنتخابات ونمط القيادة السياسية، ونمط المشاركة السياسية.

-صنع القرار في النظام السياسي، أو من يحكم؟ ويشمل ذلك دراسة الشكل الدستوري، ونمط الأجهزة الإدارية والحكومية، والعلاقة بين المؤسسات السياسية والعلاقة بين السلطات.

---

[16] محمد صفى الدين خربوش، مرجع سابق، ص 13.